



يسر إدارة الثقافة الإسلامية

دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي

لفضيلة الشيخ

د. محمد الواصل

من المملكة العربية السعودية

التاريخ	الوقت	المكان
الأحد 24 نوفمبر	بعد صلاة	محافظة حولي - منطقة مشرف ق4 مسجد موزي العمر
الاثنين 25 نوفمبر	المغرب	محافظة حولي - منطقة حولي ق7 مسجد ابن عويد
الثلاثاء 26 نوفمبر	مباشرة	محافظة حولي - منطقة النقرة ق3 مسجد حصة اللهيبي



وزارة الثقافة الإسلامية
إدارة الثقافة الإسلامية

جوائزنا
2000

الريادة عالميا في العمل الإسلامي

www.islam.gov.kw/thaqafa

www.twitter.com/thaqafa

99255322 - 22487310

أشار إلى أن مشروع الشريط الساحلي شرق الصليبخات سيعرض على البلدي خلال أيام وهو يدعم التوجه السياحي للدولة

الخالد: مهام البلدية تستوجب عدم إسناد حقيبة وزارية أخرى إلى وزيرها والدورة المستندية تمر أحيانا على 23 إدارة قبل عرضها على لجان البلدي

شدد على «مد يد التعاون مع مجلس الأمة لحل هذه القضية التي وضعها على رأس سلم أولوياته ترجمة لرغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في حل هذه القضية الشعبية التي باتت تشكل عبئا كبيرا على شريحة واسعة من المواطنين».

وقال الخالد إن المجلس البلدي قام بتخصيص أراض متفرقة من البلاد وتسليمها إلى الهيئة العامة للرعاية السكنية لتقوم بدورها باستصلاحها وتوزيعها على المواطنين الراغبين في الاستفادة من الرعاية السكنية.

وأبدي تفأوله بأعضاء المجلس الحالي لإسيما أن معظمهم من الشباب ويتطلعهم جميعا إلى تحقيق الرغبة السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري اقليمي وعالمي علاوة على مساهمتهم في حل القضية الاسكانية من خلال تخصيص مزيد من الاراضي وتسليمها إلى «الرعاية السكنية».

متفائل بالعلاقة الطيبة بين البلدي والجهاز التنفيذي

المجلس يسعى إلى تعديل قانون البلدية لمنع أي تدخل في العمل

اللجنة المكلفة بأعمال البلدي السابقة «لم تأت بجديد من حيث نوعية أو عدد المعاملات التي نظرت فيها»

لا تتجاوز 90 يوما يضمن فيها المواطن نظر المجلس في معاملته المقدمة وعدم تكديس المعاملات في اللجان.

وعن الغناء المادة 22 من قانون البلدية فيما يتعلق بشبهة دستورية وتشابك في الصلاحيات بين جهاز البلدية والمجلس البلدي، قال الخالد إن قانون البلدية يحتاج إلى بعض التعديلات التي تؤدي إلى الفصل المنشود بين بلدية الكويت والمجلس البلدي في الصلاحيات والنظامين المالي والإداري واعطاء المجلس البلدي مزيدا من الصلاحيات التي تساهم في قيامه بمهامه الوطنية على أكمل وجه ممكن.

وذكر أن اللجنة المكلفة القيام بأعمال المجلس البلدي التي سبقت انتخاب المجلس الحالي «لم تأت بجديد من حيث نوعية أو عدد المعاملات التي نظرت فيها» مبينا أن بعض معاملاتها رفض من قبل البلدية والبعض الآخر تمت الموافقة عليه «وهو ما كان سينتم مع المجلس البلدي في حال عرضت عليه».

في مقدمة الأولويات وعن القضية الاسكانية،

البلدي خلال الايام القليلة المقبلة، مشيرا الى أنه مشروع سياحي يدعم توجه الدولة نحو دعم السياحة الداخلية والمدرجة ضمن الخطة التنموية في البلاد.

تعديل قانون البلدية

وحول قانون البلدية رقم 2005/5 ومطالبات أعضاء المجلس البلدي بتعديله أفسد الخالد بأن المجلس يعد جهة رقابية على أداء الجهاز التنفيذي في البلدية ما يستدعي أن يكون هناك فصل تام بين الجهتين في النظامين المالي والإداري لتكون عملية الرقابة تامة، مبينا أن المجلس يسعى إلى تعديل القانون لمنع أي تدخل في العمل أو المصالح خصوصا فيما يخص الجانب الرقابي بينهما.

ورأى أن المادة 14 من قانون بلدية الكويت تحتاج أيضا إلى تعديل فيما يخص طول المدة الزمنية في فصل مجلس الوزراء في المعاملات التي تحال اليه بعد رفض وزير الدولة لشؤون البلدية، لافتا إلى ضرورة أن يحدد هذا الإجراء بمدة زمنية

الوطن والمواطنين على حد سواء.

تعاون في العمل

ولفت إلى التعاون القائم بين أعضاء المجلس البلدي سواء المنتخبين أو المعينون في إنجاز المعاملات التي تعرض في اللجان أو الجلسات الرئيسية للمجلس والعمل معا بما يلي الثقة التي اولها الناخبون ولتتها القيادة السياسية للأعضاء المعينين.

وعن دور المجلس البلدي في الخطة التنموية التي تشهدها البلاد، ذكر الخالد أن كل معاملة تخص خطة التنمية يجب أن تمر على المجلس لبيدي رأيه فيها أو توصيات بشأنها، معربا عن الأسف من طول الدورة المستندية التي تواجه المعاملات والتي تمر في بعض الأحيان على 23 إدارة في البلدية قبل عرضها على لجان المجلس البلدي.

وكشف عن مشروع الشريط الساحلي الواقع شرق منطقة الصليبخات الذي سيعرض على المجلس



مهلهل الخالد مترشحا إحدى جلسات البلدي

البلدي رقابي على أداء البلدية وانجازها لمعاملات المواطنين التي تقدم يوميا في أفرعها وإداراتها المنتشرة في المحافظات الست إضافة إلى متابعة المشاريع التنموية، مبيدا تفأوله بالعلاقة الطيبة بين الجانبين ومد يد التعاون البناء الذي يصب في مصلحة

نمد يد التعاون مع مجلس الأمة لحل القضية الإسكانية



أكد رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد ضرورة عدم إسناد حقيبة وزارية أخرى إلى وزير الدولة لشؤون المهام والواجبات الملقاة على عاتق هذه الوزارة التي تتطلب تركيزا كبيرا على حل المشكلات وتفردا كاملا من قبل وزيرها.

وقال الخالد في لقاء مع «كونا» أمس إن البلدية من الأجهزة التنفيذية الكبيرة جدا في البلاد وتشرف على تنظيم العمران واستخراج تراخيص البناء والأعمال التجارية وتخطيط المدن والرقابة على تنفيذ المشاريع التنموية والإنشائية وغيرها من أعمال تحتاج إلى وزير متفرغ لها دون غيرها من الحقائب الوزارية.

وأضاف أن علاقة المجلس البلدي بالمسؤولين في الجهاز التنفيذي ببلدية الكويت ما زالت في بدايتها باعتبار أن المجلس حاليا في بداية دور انعقاده الـ 11 من حيث نوعية وحجم المعاملات التي تسلمها المجلس من البلدية.

وأوضح أن دور المجلس



حل مشكلة القضية الإسكانية في مقدمة الأولويات



مشروع وجهة الصليبخات ضمن أولويات التطوير

اللجنة تناقش مشروع خليج الصليبخات والإستراتيجية الشاملة للمناطق الصناعية

الصانع: «الفنية» تبحث المخطط الهيكلية للمنطقة الإقليمية الثانية

تتقدم عائلة آل ششتري والأسد ومقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من تفضل بمواساتهم في وفاة فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى منصور جواد ششتري سواء بالحضور شخصيا أو بالاتصال هاتفيا أو برفقيا أو بالنشر في الصحف سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروها بعزير

الاقتصادية والقانونية لمشروع السوق المركزي للخضار والفاكهة بمنطقة الصليبية. وأشار الصانع إلى أن اللجنة الفنية ستبحث عدة موضوعات أخرى منها استملاك العقارات المشمولة بقرار مجلس الوزراء رقم (1063/ثامنا) المتخذ بتاريخ 2 أكتوبر 2005، بالإضافة إلى الاقتراح المقدم بشأن تسمية شارع باسم النواخذة المرحوم أحمد يوسف العثمان، وكذلك تسمية شارع باسم المرحوم حسن جوهر حيات.

صناعيا، موضحا أن بلدية الكويت قامت بالاستعانة بأحد المكاتب الاستشارية المتخصصة للقيام بدراسة مشروع الإستراتيجية الشاملة للمناطق الصناعية للدولة 2030 لتحديد السياسات والمخططات استعمال الأراضي والتي تضمن توفير الاحتياجات المستقبلية من المواقع الصناعية. و زاد الصانع أن اللجنة الفنية ستبحث الكتاب المقدم بخصوص تخصيص شجرة الخضار في الرقعة لأعمال الهيئة العامة للزراعة والذي يتعارض مع دراسة الجوى

السياحية مما يساهم في تنشيط السياحة الداخلية، مضيفا أن المشروع يمتد من حدود المنطقة الحرة بالشويخ حتى نهاية المدينة الترفيهية بالدوحة وسيضم فنادق وشواطئ عامة ومراكز تسوق ومجمعات سكنية ذات كثافة متوسطة وجودة عالية ومدينة ألعاب مائية وحدائق وخدمات عامة وغيرها وستكون مقصدا لأبناء المنطقة. وأضاف الصانع أن اللجنة ستناقش أيضا طلب اعداد تقرير بشأن دور القطاع الخاص في جعل الكويت مركزا

الف وافتد مع توفير 205 آلاف وحدة سكنية من سكن خاص واستثماري وستشمل أربعة مشاريع كبرى منها مدينة الحرير ومدينة شمال الصبية ومشروع بحيرة بوبيان بالإضافة إلى إقامة مناطق سياحية وترفيهية. وقال الصانع في تصريح صحافي إن اللجنة الفنية ستبحث أيضا الكليات مشروع خليج الصليبخات عبر تطوير هذه المنطقة بشكل متكامل من خلال إقامة بعض العناصر الترفيهية والتجسيمية الحيوية لتكون أحد المعالم



فهد الصانع

أكد رئيس اللجنة الفنية في المجلس البلدي فهد الصانع أن اللجنة ستبحث في اجتماعها المقبل عددا من الموضوعات المهمة المخطط الهيكلية للمنطقة الإقليمية الثانية، والذي يعد من المشاريع الهامة لتحديث المخطط الهيكلية الثالث للدولة لتحقيق الرغبة الأميركية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري اقليمي عبر توفير قاعدة سكانية واقتصادية تتسوجب ما يقرب من مليون نسمة منهم حوالي 549 ألف مواطن و460